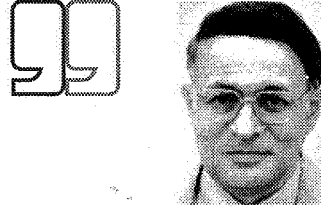


الحقيقة كما شهدتها



د. م. مصطفى الرفاعي*

قادت وزارة الخارجية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي خلال عدة سنوات، وانتهت هذه المفاوضات إلى صيغة معينة في عام ١٩٩٩ قبل تشكيل حكومة دكتور عاطف عبيد.

في أكتوبر ١٩٩٩ عينت وزيراً للصناعة والتنمية التكنولوجية ووجدت أمامي تقارير من وزارة قطاع الأعمال ووزارة الاقتصاد ووزارة الإنتاج الحربي ووزارة التجارة والتموين بتاريخ أغسطس ١٩٩٩ توصي جميعها بعدم التوقيع على هذه الاتفاقية، إلا أن السفير جمال بيومي، رئيس لجنة التفاوض المصرية، أمر على أن المفاوضات انتهت في يونيو ١٩٩٩، واجتمعت في حينه بالوزراء المعنيين أعلاه، وضم الاجتماع أيضاً رئيس الهيئة العربية للتصنيع وأيدوا جميعاً ما ورد في التقارير الصادرة عن الوزارات والهيئات وانتهوا إلى ما انتهت إليه.

ولما كانت الصناعة المصرية في أكبر من سبصار بهذه الاتفاقية، فقد قامت وزارة الصناعة بعمل دراسات تحليلية وكمية عن توقعات المخاطر والأضرار التي ستلحق بالصناعة وأرسلنا نتائج هذه الدراسات إلى السيد رئيس الوزراء.

كانت هناك ادعاءات مؤيدة لتوقيع الاتفاقية تداولتها الصحافة المصرية وتولتها بقوة وزارة الخارجية المصرية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

إلا أن الإدعاءات المؤيدة استندت إلى توقيع مكاسب سياسية لصالح مصر، وإذا كانت الاتفاقية قد فتحت الأبواب للواردات الأوروبية على حساب الصناعة الوطنية وبتنجد منها زيادة كبيرة في الاستيراد يدعوى أن حرية التجارة تقتضي حرية حركة السلع في المنطقة الحرة المشتركة التي نجمنا معهم، فإن الرعايا المصريين امتنعت

بين وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على الانفراد بتمثيل مصر في الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي، وانتهى الأمر بأن تحقق ذلك للدكتور يوسف بطرس غالي الذي كثيراً ما كان يردد أنه صديق بأسكال لامي، المفوض المسؤول عن التجارة والصناعة بالاتحاد الأوروبي، وأنه الأقدر على التفاوض في نقاط الخلاف. وبناء عليه كتبنا له بوجهة نظر ومطالب وزارة الصناعة والتعديلات المطلوبة والمحددة. وسافر دكتور يوسف بطرس والتقى بأسكال لامي وحده، رافضاً أن يحضر اللقاء ممثلون عن الصناعة أو اتحاد الصناعات المصرية، وعاد وأخبرنا بأنه لم يمكنه الحصول على موافقات رغم محاولاته الجادة، إلا أننا علمنا في ذلك الوقت أن المهندس محمد فرج عامر التقي به بالمصادفة في بهو الفندق ببروكسل وصحبه لمقابلة بأسكال لامي. وأخبرنا بأن المقابلة استغرقت عشر دقائق وكان الحديث خلالها باللغة الفرنسية التي لا يعرفها الأخ فرج عامر.

أما عن المفوضية الأوروبية بالقاهرة ورئيسها أيان بوج، بريطاني الجنسية، فقد اتخذت مواقف عدائية من وزارة الصناعة على طول الخط، وتغلبت المناورات والألاعيب التأميرية على أي عمل جاد وانصرف جدها إلى العمل على اختراق صفوف المصريين وشن الحملات الصحفية والدعائية لصالح الاتفاقية وشد وزير الصناعة. وحدث أن حضر إلينا هندي يدعى «بيير»، مدعياً أنه الممثل المفوض من الاتحاد الأوروبي وعجبنا أن يمثل الاتحاد الأوروبي شخص هندي، فأظهر لنا جواز سفره البريطاني. كان مستر بيير متخصصاً في الأدوات التحتية البعيدة عن مبادئ العمل المهني أو الدبلوماسي. في مايو عام ٢٠٠٠ دعيت إلى اجتماع

مع السيد كريستوفر باتن، المفوض الأوروبي المختص بالعلاقات الخارجية وكان الاجتماع بمكتب وزير الخارجية السيد عمرو موسى على إظهار حضره السيد وزير الزراعة وقطاع الأعمال، الذي استأذن في بداية الاجتماع وانصرف ووزير التعاون الدولي. كان كريس باتن آخر حاكم بريطاني لهونج كونج، وتلاحظ لي أنه يتصرف باستعلاء كبير، حيث صافح وزير الخارجية فقط ولم يصافحني ومن كان موجوداً من زملائي. وبدأ حديثه بأن حكومة مصر أضاعت وقتاً طويلاً في المفاوضات وأنه يحسن لها أن تبادر بالتوقيع على الاتفاقية لعلها تحقق بعض النجاح في تحديث الصناعة المصرية. وتحدث نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة، مشيراً إلى القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على صادراتنا من الحاصلات الزراعية مثل البرتقال والبطاطس وغيرها، راجياً أن ينظر الاتحاد في ذلك، ثم بادرت بسؤاله عما إذا كانت الاتفاقية ستوفر لمصر التقنيات اللازمة كي تكون منتجاتنا منافسة لمنتجاتهم في سوق حرة مشتركة، فاجاب إجابة مبهمه، قائلاً: أمامكم سنوات التدرج للتأقلم مع الأوضاع الجديدة قد تستطيعون خلالها تطوير صناعتكم، وأجيبته بأن عمليات التحديث تتميز بالديناميكية وتحتاج إلى الارتباط بمصادر المعرفة بالاتحاد، وأن المفجوة بين صناعتنا وصناعتهم ستظل قائمة إن لم تتسع.

* وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية
الأسبق (تتمة المقال ص ١٩)